الحضور الروسي في المنطقة وتأثيره على العلاقات العربية الخليجية

(آراء **حول الخليج**، جدة، العدد ١٠٨، يونيو ٢٠١٦)

د. نـورهان الشيـخ

يحفـل تاريخنـا العربـى بالعديـد مـن محـاولات التكامـل بـين وحداتـه، والتـى لـم تتجـاوز فـى معظمهـا مرحلـة "المشـروع"، ولـم تكلـل بالنجـاح، أوتتقـدم خطـوات جـادة للأمـام. الأمـر الـذى أثـار التسـاؤل فـى أذهـان أجيـال متعاقبـة مـن البـاحثين والدارسـين حـول: الأسـباب التـى تـؤدى إلـى اجهـاض مشـروعات الوحـدة العربيـة مبكـراً جـداً، ولمـاذا نجحـت أوروبـا فـى تطـوير مشـروعها الوحـدوى وصـولاً إلـى الاتحـاد الأوروبـى وفشـل العـرب، رغـم أن فكـرة الوحـدة العربيـة أقـدم بكثيـر مـن نظيرتهـا الأوروبيـة. هـذا فضـلاً عـن تـوافر كـل المقومـات الداعمـة للوحـدة وفـى مقـدمتها وحـدة الهويـة واللغـة والتـاريخ وغيرهـا مـن العوامـل الحضـارية والثقافية التى تمثل إطاراً معضداً للوحدة.

إن التجـارب التكامليـة العربيـة خـلال السـتينات ومطلـع السـبعينات مـن القـرن الماضـى جـاءت جميعهـا فوقيـة بقـرار رئاسـى ولـم يصـاحب ذلـك أو يتبعـه ارتبـاط وظيفـى يعـزز التوجـه نحـو التكامـل أو تزايـد التفـاعلات وانتقـال السـلع والأفـراد بـين الـدول التـى شـملتها هـذه التجـارب. فجميعهـا كانـت محـاولات للإنـدماج السياسـى، ولـم تكـن وظيفيـة تدرجيـة تنطلـق مـن قاعـدة صـلبة مـن الارتبـاط الاقتصـادى، رغـم الهويـة المشـتركة والـتلاحم بين الشعوب العربية عامة وتلك فى الدول التى شهدت محاولات وحدوية.

فقـد كانـت المشـروعات التكامليـة العربيـة تبـدأ عـادة بتقـارب شخصـى بـين زعمـاء الـدول المعنيـة وتنتهـى بخـلاف شخصـى بينهم، وكانـت رغبـة بعـض الزعمـاء فـى الاسـتئثار وتأكيـد الزعامـة، والميـل إلـى المنافسـة أكثـر مـن الشـراكة والتعـاون، الحجـر العثـرة التـى حطمـت عـدد مـن المشـروعات الوحدويـة فـى العـالم العربـى. ولـم تفلـح التهديـدات الأمنيـة المشـتركة وحـدها فـى ضـمان تماسـك المشـروعات التكامليـة بـين البلـدان العربيـة. ويعتبـر مجلـس التعـاون الخليجـى الـذى تـم تدشـينه مطلـع الثمانينـات محاولـة جـادة لتجـاوز سـلبيات

الخبرات السابقة والاستفادة من دروس التجربة الأوروبية فى التأسيس لهيكل وظيفى فعال يدعم التكامل والتعاون بين دوله على أسس موضوعية.

وقد كان للبعد الدولى وتدخلات القوى الكبرى والحرب الباردة بين القوتين العظميين دور هام فى تراجع العديد من مشروعات التكامل العربى خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضى، كما أشعل تدخل القوى الكبرى الانقسام الذى شهده العالم العربى بين النظم الثورية ذات العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتى بقيادة مصر، والنظم المحافظة التى كانت تخشى المد الثورى الاشتراكى على بناءها السياسى والاجتماعى.

وقد أعادت الثورات العربية التى اندلعت مطلع عام ٢٠١١ وتداعياتها وخاصة الأزمة السورية بعضاً من خبرة العامل الدولى وتأثيره على التكامل العربى. فقد أدت الأزمة السورية إلى استقطابات دولية وإقليمية نادرة الحدوث، ومنذ الارهاصات الأولى للأزمة بدا واضحاً أن الموقف الروسى منها يدعمه ذلك الإيرانى جاء مناقضاً لنظيره الأمريكى والعربى عامة والخليجى خاصة. وبتطور الأحداث وتلاحقها كشفت الأزمة عن توجه روسى واضح نحو التأسيس لحضور قوى وفاعل فى منطقة الشرق الأوسط يتخذ من سوريا منطلقاً له ويتسع تدريجياً فى المحيط العربى ليضم حلفاء جدد.

فقد مثل تدخل روسيا وبدء ضرباتها فى سوريا نقطة تحول مفصلية وغير متوقعة فى سياستها تجاه المنطقة، ورغم إعلان روسيا سحب الجزء الأساسى من قواتها الجوية، إلا إن ما تم بالفعل هو فى الواقع خفض لحجم هذه القوات وليس سحب كامل لها. ومن المعروف أن روسيا ضاعفت من حجم قواتها الجوية فى سوريا مع بدء ضرباتها، ثم قامت منتصف مارس الماضى بسحب القوات الإضافية والنوعية التى لم تعد فى حاجة إليها، لتعود حجم قواتها فى سوريا إلى طبيعتها. وقد أكد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين أن "القاعدتين الروسيتين في حميميم وطرطوس ستواصلان عملهما كما في السابق". وجاء سحب الوحدات الروسية الأساسية بتنسيق كامل مع النظام السورى، واستمرت موسكو فى دعم سوريا عسكرياً واستخبارتياً ودبلوماسياً، واستمرت الضربات الروسية فى سوريا بمستويات وأعداد أقل.

كما أن نشر روسيا لمنظومات "إس ٤٠٠" في قاعدة حميميم، ومن المعروف إنها الأكثر تطورا في العالم، والقادرة على صد جميع وسائل الهجوم الجوي المعاصرة، بما في ذلك الوسائل الخاضعة للتطوير، وتدمير كافة أنواع الأهداف الجوية، ووضع الطراد

"موسكو" المزود بمنظومة صواريخ "فورت" المضادة للطائرات (المماثلة لمنظومة "إس-٣٠٠") في ساحل اللاذقية، ليست من قبيل الإجراءت العابرة أو المؤقتة، وإنما هى خطوات جادة وهامة لدعم الحضور الروسى ليس فقط فى سوريا ولكن فى المنطقة بأسرها، وتعزيز نفوذها فى البحر المتوسط وفق ما أشارت إليه العقيدة البحرية الروسية الجديدة الصادرة فى يوليو ٢٠١٥، والتى أكدت ضرورة ضمان وجود عسكرى بحرى "دائم" لروسيا وتعزيز المواقع الاستراتيجية لها فى البحر المتوسط، خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم.

فى هذا الإطار تسعى روسيا إلى حاضنة إقليمية آمنة ومعضدة لنفوذها المتصاعد فى سوريا والمنطقة، ومن ثم فهى تسعى لكسب شراكات دول الجوار السورى القريب والبعيد، وتبرز فى هذا الاطار الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وطهران، وضم العراق ولبنان إلى شركاء روسيا فى المنطقة.

صاحب ذلك عودة الفتور النسبى ليخيم على العلاقات الروسية السعودية بعد الإنفراجة التى شهدتها مع زيارة ولى ولى العهد ووزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان لروسيا العام الماضى، وما أعقبها من تطورات على صعيد تسوية الأزمة السورية والعلاقات الروسية الخليجية، والتى ولدت فى مجملها إعتقاداً بإنفراجة وشيكة فى الاستقطاب الذى ساد المنطقة. ولكن سرعان ما تبدلت المعطيات بالتدخل الروسى فى سوريا، وعاد التخوف من انقسام عربى جديد بتفاصيل مختلفة عن تلك التى كانت قائمة فى الخمسينات والستينات.

فقد قرأت دول الخليج التدخل الروسى فى سوريا على إنه دعم مباشر لبشار الأسد ونظامه، وأنه أضر بالمسار الذى كانت تأمله دول الخليج للأزمة والرحيل الذى بدا وشيكاً للأسد، ومن ثم عاد الفتور إلى العلاقات الروسية الخليجية. وعقب بدء الضربات الروسية أعربت المملكة العربية السعودية عن قلقها البالغ من جراء العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الروسية في سوريا، وطالبت بوقفها الفوري. ووصف وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، الضربات الروسية بأنها "تصعيد وموضوع خطير جداً".

أعقب ذلك تدهور حاد فى العلاقات الروسية التركية على خلفية إسقاط أنقرة للطائرة الحربية الروسية من ناحية، وفى العلاقات السعودية الإيرانية فى أعقاب الاعتداء على السفارة والقنصلية السعودية فى إيران من ناحية أخرى، مما زاد من حدة الاستقطابات

بالمنطقة، فشهدت العلاقات السعودية التركية تحسنا كبيرا خاصة عقب زيارة الرئيس التركى رجب طيب أردوغان للرياض في ديسمبر من العام الماضى، وقامت المملكة العربية السعودية بإرسال طائرات حربية إلى قاعدة إنجرليك التركية، وأعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أنه من الممكن أن تطلق أنقرة والرياض عملية برية في سوريا.

وقد أدى تصاعد الاستقطاب فى المنطقة إلى تداعيات عدة على العلاقات فى إطار البيت العربى، ويمكن إيجاز أبرزها فى أربعة أساسية. أولها، التباعد الخليجى العراقى حيث أصبح العراق ركيزة أساسية للتنسيق الاستخباراتى والمعلوماتى للتحالف الروسى ضد الارهاب والذى يضم إلى جانب موسكو كل من طهران ودمشق. فقد تم التوافق على أن يكون مركز التنسيق العملياتي للتحالف، والذى يضم ممثلي هيئات أركان جيوش الدول الأربع، فى بغداد. وأكد الرئيس العراقي محمد فؤاد معصوم فى مارس الماضى أن سوريا والعراق دولتان مستقلتان، وأن خطر "داعش" بالأساس على العراق وسوريا، وأن العراق ليس لديه أي اعتراض على التحالف الموجود بين روسيا وإيران والدولة السورية. وأن "روسيا دولة صديقة .... وأن الضربات الروسية في سوريا أثرت إيجابياً".

ومن المعروف أنه منذ العام ٢٠١٢ يزداد التعاون العسكرى الروسى العراقى قوة ومتانة حيث وقع البلدان عقدا كبيرا بقيمة تجاوزت ٤.٢ مليار دولار، وذلك على خلفية تدهور الوضع الأمني في العراق بسبب نشاط عناصر تنظيم "داعش"، وحاجة بغداد للمروحيات والطائرات المقاتلة الروسية ومنظومة الصواريخ المضادة للدبابات "كورنيت" في عملياتها الأمنية ضد التنظيم، وتحرير المدن العراقية من سيطرته.

وبدأت روسيا في أكتوبر ٢٠١٣ توريد أسلحة تشمل مروحيات حربية من طراز "مي-٣٥ " و"مي-٢٨" (صائد الليل) للعراق، وتدريب عدد من الخبراء العراقيين على قيادة المروحيات في مركز الطيران الحربي الروسي في مدينة تورجوك. وفي عام ٢٠١٤ وقعت موسكو وبغداد مجموعة إضافية من العقود شملت توريد طائرات هجوم من طراز "سو-٢٥" ومنظومات دفاعية وذخائر بقيمة تقارب مليار دولار. لتحتل العراق المرتبة الثانية دولياً بعد الهند والأولى عربياً من حيث حجم الصادرات من الأسلحة الروسية (١١% من الصادرات العسكرية الروسية)، وذلك وفق تقديرات الهيئة الفدرالية

الروسية للتعاون العسكري التقني عام ٢٠١٤، ولتصبح روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة إلى العراق بعد الولايات المتحدة.

ثانيها، ألقى الاستقطاب السابق الإشارة إليه فى المنطقة بظلال واضحة على تدهور العلاقات الخليجية اللبنانية، فقد قررت المملكة فى فبراير الماضى وقف مساعداتها للجيش اللبناني، والتى تقدر بحوالى أربعة مليارات دولار، وبررت المملكة قراراها بأنه "جاء ردا على سيطرة حزب الله على لبنان وعدم إدانة الأخيرة للاعتداءات التي استهدفت السفارة السعودية في طهران". وصنفت المملكة حزب الله كمنظمة ارهابية واتهمت الحزب "بتجنيد شباب دول مجلس التعاون الخليجى للقيام بالأعمال الإرهابية، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وإثارة الفتن، والتحريض على الفوضى والعنف." واعتبرت أربعة كيانات وثلاثة من رجال الأعمال اللبنانيين، ذوى صلة بأنشطة تابعة لحزب الله، وأكدت أن "المملكة ستواصل مكافحتها للأنشطة الإرهابية لما يسمى بحزب الله بكافة الأدوات المتاحة". وقد قوبل القرار السعودي بتأييد خليجي، حيث أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي دعمها لموقف السعودية تجاه لبنان، وقررت منع رعاياها من التواجد في لبنان، خوفا من قيام حركات مثل حزب الله، بخطف بعض الرعايا واستهدافهم كوسيلة ضغط ضد السعودية.

هذا فى الوقت الذى تعتبر الحكومة اللبنانية الحزب "مكون لبناني أساسي" حيث تضم الحكومة اللبنانية وزيرين اثنين عن الحزب، إضافة إلى ممثلين له في البرلمان اللبناني، الأمر الذى أثار معضلة بشأن مستقبل العلاقات العربية اللبنانية، خاصة وأن جامعة الدول العربية، صنفت حزب الله اللبناني منظمة إرهابية فى مارس الماضى، مع تحفظ لبناني عراقي. وقد انسحب الوفد السعودي لبعض الوقت من اجتماعات الدورة رقم ١٤٥ لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، اعتراضا على كلمة وزير خارجية العراق، ابراهيم الجعفري، التي قال فيها "الحشد الشعبي وحزب الله حافظوا على كرامة العرب ومن يتهمهم بالإرهاب هم الإرهابيون."

ثالثها، يتعلق بالتوجهات العامة للسياسة المصرية، فالتحالف المصرى الخليجى توجه ثابت لمصر، وقد كان للمملكة العربية السعودية دور محورى فى دعم مصر دبلوماسياً واقتصادياً واستراتيجياً فى أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، ولولا الدعم والمساندة السعودية والاماراتية كانت الأمور إزدادت صعوبة وتعقيداً بالنسبة لمصر. فقد قام خادم الحرمين الشرفيين بزيارة مصر فى دعم سياسى مباشر للأخيرة، وقامت الرياض بتقديم ٥ مليار

دولار للقاهرة فى أعقاب ثورة ٣٠ يونيو إلى جانب تأمين احتياجاتها الكاملة من البنزين والنفط، وتعتبر المملكة أكبر دولة عربية مستثمرة فى مصر حيث تبلغ قيمة استثماراتها ٢٧ مليون دولار، وأعلنت المملكة عزمها زيادة استثمارتها بقيمة ٨ مليار دولار، الأمر الذى مكن الاقتصاد المصرى من الصمود رغم الصعوبات المتزايدة التى تواجهه. كما كان إعلان السعودية رسميا جماعة الإخوان المسلمين تنظيما إرهابيا فى مارس ٢٠١٤، ضمن أول قائمة من نوعها ضمت عددا من المنظمات داخل وخارج المملكة، دعم كبير لمصر فى هذا التوقيت الحرج الذى كانت مصر تتعرض فيه لهجوم حاد إثر إعلانها جماعة الأخوان منظمة إرهابية فى ديسمبر ٢٠١٣، وفى ضوء ما تقدم تعد الرياض هى الحليف والشريك الأساسى لمصر.

وقد تزامن الدعم السعودى مع دعم سياسى وعسكرى روسى لمصر فى أعقاب ثورة ٣٠ يونيو، وقام الرئيس الروسى فلاديمير بوتين بزيارة مصر فى فبراير ٢٠١٥، والتى كانت الأولى لرئيس قوة كبرى لمصر فى تضامن ودعم واضح لمصر، وعُقدت لأول مرة اللجنة المشتركة للتعاون العسكري التقني بين مصر وروسيا فى مارس من نفس العام بموسكو، وتم فى إطارها توقيع بروتوكولا للتعاون العسكري بين البلدين واتمام الصفقات التى جرى التشاور بشأنها، كما تم توقيع العقد الخاص ببناء أول محطة للطاقة النووية بتكنولوجيا روسية في مصر بمنطقة الضبعة فى نوفمبر، وأعتبر خطوة هامة نحو نقل العلاقات المصرية الروسية من الشراكة إلى التحالف الاستراتيجى المستقر.

فى ضوء ما تقدم، وضع التدخل الروسى فى سوريا والشراكة الاستراتيجية المتنامية بين القاهرة وموسكو، مصر فى مواقف صعبة أحياناً، تعجز معها عن اتخاذ مواقف مرضية بالكامل لروسيا، أو لدول الخليج. وعلى سبيل المثال، بدى للوهلة الأولى أن مصر ترحب بالتدخل الروسى فى سوريا وإنه يصب فى صالح مكافحة الارهاب فى المنطقة وفى الداخل المصرى. وفى أول رد فعل مصرى على التدخل الروسى فى سوريا رأى سامح شكرى، وزير الخارجية المصرى، "إن المعلومات المتوفرة لدى مصر من خلال الاتصالات المباشرة مع الجانب الروسى تؤكد اهتمام روسيا بمقاومة الإرهاب.. ومحاصرة انتشاره فى سوريا، وأن هدفها من التواجد هو توجيه ضربة قاصمة لداعش فى سوريا والعراق، وأن هذا سيكون له أثر فى محاصرة الإرهاب فى سوريا والقضاء عليه". ومثل هذا رد فعل مختلف عن رؤية دول الخليج وتكييفها السلبى للتدخل الروسى، وهو ما تداركته الخارجية المصرية سريعاً، ولكن ظلت مصر غير

قادرة على اتخاذ موقف مرضى بالنسبة لدول الخليج من الأزمة السورية يتسق مع التحالف والارتباط الاستراتيجى بين الجانبين، كما إنه لم يكن مرضياً بالقدر الكافى لروسيا التى كانت تتوقع دعماً مصرياً أكبر لها بالنظر إلى ارتباط تنظيم "ولاية وسيناء" بداعش ومبايعته لها، وتقارب الرؤى والمواقف بين القاهرة وموسكو فيما يتعلق بمكافحة الارهاب.

رابعها، تثير التحركات القطرية الأخيرة تساؤلات عدة حول مدى إلتزام قطر بالخط الخليجى المتحفظ نسبياً من روسيا وذلك فى ضوء الحراك الدبلوماسى والدفئ الملحوظ فى العلاقات الروسية القطرية على مدى الستة أشهر الماضية، عكس ما كان عليه الحال وما عكسته زيارة وزير الخارجية الروسى للدوحة فى أغسطس من العام الماضى حيث كان التوتر والتباعد بين البلدين هو السمة المهيمنة على العلاقات بينهما.

فقد أشار وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني خلال زيارته لموسكو يوم ٦ مايو إن "الدوحة تشاطر موسكو موقفها حول ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي سوريا، مشددا على ضرورة توحيد الجهود لإنهاء الأزمة المستمرة منذ ٥ سنوات". وأن زيارته إلى روسيا تأتي في سياق البحث عن سبل لإنقاذ عملية التسوية السياسية بسوريا. سبق ذلك اتصال هاتفى بين الرئيس بوتين والأمير تميم فى ١٩ أبريل، وقام الأخير بأول زيارة له لروسيا فى يناير الماضى بدت خلالها العلاقات بين البلدين دافئة ومستقرة، وأكد الأمير خلالها أن "لروسيا دور هام وقوي في العالم وخاصة في الشرق الأوسط، لثقل روسيا ولأهميتها في العالم"، وأن الدوحة تعول "على الأصدقاء في روسيا في حل مسألة معاناة الشعب السوري وللتسوية السياسة التي يجب أن تكون وفق مطالب الشعب السوري." وهو ما عد تغيراً واضحاً فى لغة الخطاب القطرى. كما استضافت الدوحة اجتماعات للدول المنتجة للنفط فى فبراير ومنتصف أبريل لمناقشة خفض حجم الانتاج لتحسين الاسعار، وبدا أن هناك تفاهمات روسية قطرية فى هذا الخصوص.

إن المنطقة العربية مازالت تموج بالعديد من التطورات السريعة والمتلاحقة التى تتداخل فيها المصالح والضغوطات الدولية والإقليمية، الأمر الذى يتطلب جهد وتضامن عربى حتى يتم تجاوز العاصفة المستمرة لسنوات، ويعود الاستقرار للبلدان العربية، وللعلاقات العربية العربية.